مجلة جامعة تكريت للعلوم المجلد (١٩) العدد (١١) تشرين الثاني (٢٠١٢)

التأويل والتحويل في النحو العربي وموقف المحدثي

د. سلام عبد الله محمود عاشور
أستاذ مشارك في النحو العربي والصرف
جامعة الأقصى
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

التأويل والتحويل من المصطلحات التي درجت حديثاً بظهور نظرية تشومسكي التحويلية، بقوانينها ، لكن النحو العربي يحتوي على عبارات يذكر فيها التأويل خاصة، وهناك عبارات يفهم منها التحويل ، نحو: أصله كذا....

المحدثون حاولوا معالجة قواعد اللغة العربية من خلال النظرية التحويلية فمنهم من طبق النظرية ومنهم من ترجمها ومنهم من عدلها لتناسب العربية وأبدل بعض قوانينها.

هناك فرق واضح بين التحويل في النحو العربي والتحويل في النحو الغربي فتحويل العربية كان متمما لنظرية العامل، أمَّا التحويل في الغرب فهو نظرية مستقلة بنفسها وهناك فروق أخرى.

مقدمة:

لقد جمع نحاة العربية مادتهم اللغوية وأخذوا يقعِّدون لها وخلصوا إلى القواعد المعروفة في النحو العربي وبينما هم كذلك كان يتعارض بعض ما جمعوه مع القواعد التي خلصوا إليها باستقراء "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى

حد الكثرة"(١)؛ لذا لجأ النحاة إلى تأويل هذا المنقول ليتناسب مع تلك القواعد، فالتأويل وجه من أوجه الاعتراض على المتن المنقول(٢).

ولما احتاج النحاة إلى التحليل لتقريب النحو من المتعلمين صادفهم بعض الأمثلة، و الشواهد تحتاج إلى تأويل أو تحويل من صيغة إلى صيغة كي تسلم القاعدة من النقد أو النقض، هذا ما يلقي البحث الضوء عليه، كما يلقي الضوء على محاولات إدخال نظرية التحويل إلى العربية.

معنى التأويل و التحويل:

أولاً – لغة:

جاء عند اللغويين أنَّ "التأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه و لا يصح إلاَّ ببيان غير لفظه"(٣)، و"التأويل و التفسير والمرجع مصيره"(٤) في اللسان:"أول الكلام وتأوله: دبره وقدره وأوله، وتأوله: فسره...قال ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا؛ أي رجع وصار إليه، والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ (التهذيب) وأمَّا التأويل فهو تفعيل من آل يؤول تأويلاً، وثلاثيه آل يؤول أي رجع وعاد وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل و المعنى والتفسير واحد، قال أبو منصور: يقال: آلت الشيء أؤوله إذا جمعه و أصلحه، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه"(٥)

أمَّا التحويل فيقال: "حولت كسائي إذا جعلت فيه شيئاً ثم حملته على ظهري... وحال الشيء يحول في معنيين، يكون تغييراً ويكون تحويلاً"(٦)، والتحويل مصدر حقيقي من حولت والحول اسم يقوم مقام المصدر، وتحول: تنقل من موضع إلى موضع آخر، و التحول: التنقل من موضع إلى موضع، والاسم الحِول"(٧).

ثانياً– اصطلاحاً:

التأويل: يمكن القول إنَّ التأويل يطلق على "الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"(٨)، فهو أسلوب يحاول فيه النحوي التوفيق بين

القاعدة النحوية التي توصل إليها بالاستقراء والاستنباط والقياس وبين ما لا يتفق من المرويات مع هذه القاعدة أو تلك، أو هو كما يرى بعضهم" تفسير الكلام بما يتماشى مع قواعد المنطق العام، بالرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها"(٩)، وهو يقصد فيما يبدو بالمنطق العام طرد القاعدة بالقياس وجعلها عامة في اللغة كما يقصد بمنطق اللغة ما روي عن العرب مخالفا للقاعدة، أي أنَّه صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر"(١٠).

وقد ذكر أبو حيان في هذا السياق أنَّ التأويل "إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أمَّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلاَّ بها فلا تأويل"(١١)، يفهم من كلامه أنَّ التأويل يكون في شيء روي عن العرب، وقد خرج عن الجادة (القاعدة)، فيرد إليها بالتأويل، أمَّا إذا كان ما جاء عن العرب مخالفاً للقاعدة لغة قوم بعينهم فلا يحتاج إلى تأويل ؛ لأنَّه لغة واللغة حجة. (١٢)

التحويل: يفهم من كلام بعض النحاة أنَّه التغيير عن الأصل لهذه الجملة أو تلك، فقد جاء عن بعضهم عند حديثه عن بعض أنواع التمييز أنَّ هذا النوع " أشياء مزالة عن أصلها، ألآ تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه، و منادية على أنَّ الأصل: عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودراهم عشرون....."(١٣) هذا عندما تقول: عندي رطل زيتاً...الخ. فتنصب الموزون أو المكان أو المعدود، وقد شرح هذا الكلام ابن يعيش فقال: "وإذا قلت: عندي عسل رطل، وخل راقود، فقد أتيت على الأصل، وإذا قلت: عندي رطل عسلاً، و راقود خلاً، فقد غيرتهما عن أصلهما".(١٤)

فيما يبدو أنَّ التحويل كان يستخدم عملياً، ولم يستعمل هذا المصطلح كما استعمل مصطلح التأويل، و إنْ لم يعرِّف النحاة المصطلحين، لكن التحويل يفهم مما يستخدمه النحاة في تأويل النصوص التي عدلت عن الجادة.

ما علاقة التأويل بالتحويل؟

للإجابة عن هذا السؤال لابدَّ من معرفة سبب نزوع النحاة لهاتين العمليتين، وحتى ندرك العلاقة بينهما يجب أن نعلم مظاهرهما أيضاً إن كان لهما مظاهر أو صور.

سبب نزوع النحاة للتأويل:

من المعلوم أنَّ النحو مقاييس مستنبطة من كلام العرب المسموع، وقد تمت عملية جمع اللغة العربية في وقت متقدم، لم ينتبه علماء العربية للفصل بين لغات العرب، أو لهجاتهم حتى تدرس كل لغة أو لهجة منفردة؛ لأنَّه لكل لغة "مستوى صوابي خاص بها"(١٥)، لذا وجد النحاة عندما أرادوا طرد قواعدهم و مقاييسهم على المفردات المجموعة من اللغة ما لم يوافق هذه المقاييس، أو قل إنَّ المتكلم قد يعدل عن الأصل الذي يبحث عنه النحاة، وذلك للاقتصاد في جهد النطق بدفع المشقة "(١٦) وكذا الكاتب؛ لذلك استخدموا التأويل لتطويع ما نَّد عن القاعدة، وإعادته إليها بطريقة أو بأخرى.

ويرى بعض النحاة أنَّ التأويل استخدم عند القدماء نتيجة لأمرين:

عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع.

حرص النحاة على تفسير كل ما سُمع في ضوء الأصول والقواعد إلاَّ ما ندر أو شذ(١٧).

ويرى بعضهم أنَّ التأويل جاء نتيجة لعاملين: "الأول فهو أصول النحو. وأمَّا الثاني فهو الجهد الذهني العميق. فالسبب في وجود التأويل في النحو نظريات أصول النحو، مثل العامل والمعمول والعلة والمعلول والقياس، وقد نماه النظر العقلي وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز"(١٨)، فهو يرى أنَّ النحاة اعتصروا "النصوص اللغوية اعتصاراً لتتوافق مع تلك الأصول."(١٩)

وصفوة القول إنَّ النحاة استخدموا التأويل بسبب حرصهم على طرد القاعدة المستندة على الأصول النحوية عندهم، على كل ما سمع عن العرب، أو إخضاع كل المسموع عن العرب للقواعد التي توصلوا إليها وفق أصول النحو العربي.

مكانة التأويل في النحو العربي:

قبل الحديث عن مكان التأويل لابدَّ من الإجابة عن هذا السؤال: ما مظاهر التأويل في النحو العربي؟

لاشك في أنَّ للتأويل مظاهر في نحو العربية اتخذها النحاة سبيلاً للوصول إلى هدفهم منه، وهم يتبعون أوجهاً عدة منها: الحذف والزيادة والفصل و الإضمار والتقديم والتأخير(٢٠)، وهناك من أجملها في أربعة أمور: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات(٢١)

وهذه المظاهر يمكن إدراجها تحت مظهر واحد وهو التقدير، حيث يمكن تقدير المحذوف وتقدير الزيادة وكذا التقديم والتأخير... فكل هذه المظاهر تخضع للتقدير من حذف وإضمار وغيره ، حتى صوغ المصدر فإنَّ المصدر يقدر عند وجود الفعل والحرف المصدري وكذا المصدر المتصيد والفعل المعطوف على اسم، فالتقدير مظهر عام تدخل تحته كل تلك المظاهر، كما ذكر كثير من النحاة ذلك عند حديثهم عن كثير من المواضع التي قدروا بها شيئاً ما، كما سيتضح فيما يأتي.

مظاهر التأويل:

ذكر ابن جني كثيراً من هذه المظاهر في باب شجاعة العربية، عندما قال: "اعلم أنَّ معظم ذلك إنَّما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"(٢٢)، لكن هذه ليست شجاعة العربية إنَّما هي القوة العقلية التي وصل إليها نحاة العرب إذ ذاك، و هي سبل ووسائل لإخضاع ما جاء مخالفاً لقواعد النحو العربي، ورده إليها لطرد القاعدة على المسموع كله ما أمكن.

أمَّا الحذف في الجملة، فقال: "فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة"(٢٣)، و نلاحظ هنا أنَّه يقدر الجملة الفعلية لا الاسمية؛ لأنَّه يرى أنَّ الفعلية تحذف "لمشابهتها المفرد ويكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو: ضربت ويضربان"(٢٤)، فقد قدر الفعلية على الرغم من جواز تقدير الاسمية، وتعليق الجار والمجرور بالخبر المحذوف ، لكنه علل ذلك بأنَّ الفعلية كالكلمة الواحدة على مذهب البصريين(٢٥)، كأنَّه جوز حذف كلمة من الجملة، لكنه يعود بنا إلى تركيب الجملة الأصلي أو

البنية الأساسية(٢٦)، لأنَّ الكلام إذا كان مفيداً فإنَّ العنصرين "الأساسيين لابدَّ من أن يكونا موجودين لفظاً أو تقديراً"(٢٧)، لذا كان لابدَّ من الرجوع إلى التركيب الأصلي وهو يرى أنَّ حذف الفعل أسهل من حذف الخبر، فما جاء مخالفاً للأصل يعاد إليه بطريقة أو بأخرى ويقدر المحذوف إن كان من الفعل و الفاعل أو من المبتدأ و الخبر، وكذا حذف المفرد، فإذا حذف الخبر أو المبتدأ فإنَّ النحاة يقدرون المحذوف حتى يكتمل بناء الجملة الأصل حتى لا يكون في الجملة خرق للقاعدة، ولم يتنبهوا إلى تسميتها باسم آخر غير الجملة ويخرجوا من هذا المأزق و يعفوا العربية ودارسيها من هذه التقديرات كما فعل د. تمام حسان على سبيل المثال في تسميت القسم وبعض الأساليب باسم الإفصاحيات و"يقصد بها التعبير عن خلجات النفس"(٢٨)، فكان بإمكانهم اختيار مصطلح لها ولغيرها، وإن كان تقدير الحذف عند ابن جني لا يكون إلاَّ بدليل يدل عليه "وإلاَّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته."(٢٩)

أمَّا الاستتار فلا يخفى على أحد أنَّه قد جاء كثير منه نتيجة لقولهم بعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل على رأي البصريين(٣٠)، ففي المثال: محمد نجح، هناك ضمير مستتر في الفعل، ومعلوم أنَّ الكوفيين لا يقولون باستتار الضمير في الفعل، ومعلوم أنَّ الاستتار هنا جوازاً، وهناك قسم واجب الاستتار كما في فعل الأمر للمفرد المذكر، أو المضارع المبدوء بهمزة أو نون أو تاء الخطاب...(٣١)، فتقدير الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً كان يمكن أخذ رأي الكوفيين فتتخلص العربية من جزء كبير من هذه القضية أو كما ذهبت لجنة دار العلوم في ردها على مقترحات وزارة التعليم في مصر عام(١٩٣٨م) إلى أنَّ أحرف المضارعة هذه تدل على الفاعل للفعل، ولا حاجة لتقدير استتار الضمير فيها(٣٢)، وبهذا أو بغيره كان بإمكان النحاة أن يتخلصوا من هذه المعضلة.

أمَّا تقدير الزيادة فيكون في بعض الجمل كزيادة الباء في خبر ليس وما الحجازية وغيرها من النوافي الناسخة(٣٣)، كما في قوله تعالى:(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)(٣٤)، وقوله: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)(٣٥)، وكما تزاد كان في بعض الجمل بين المتلازمين كأن تقول:

ما كان أجمل السماء! فقدر النحاة زيادة الباء، وزيادة كان ووضعوا شروطاً للأخيرة فهي وغيرها واقعة تحت تقديرات النحاة.

أمَّا الفصل فجزء منه يقع في الزيادة حيث تكون بين المتلازمين كما سبق، وله صور منها الفصل بين المضاف و المضاف إليه، وبين الفعل والفاعل بأجنبي، وبين المبتدأ و الخبر....الخ، كما ذكر ابن جني، يمكن القول جوازاً: كان فيك زيد راغباً، ففصل الفعل عن اسمه بالظرف(٣٦)، وليس هنا محل التفصيل.

أمَّا التقديم و التأخير فذكر ابن جني أنَّه نوعان:"ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار، الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة، و على الفعل الناصبه أخرى، كضرب زيداً عمرو، وزيداً ضرب عمرو"...(٣٧)، وقد أجاز: جاء و الطيالسة البرد، كما نقول: ضربت وزيداً عمراً"، وهو مخالف للنحاة في المثال الأول، (٣٨) أمَّا الثاني فمما لا يقبله القياس إلاَّ اضطراراً كما قال، وهذا كما ترى التقديم والتأخير مما يقع تحت مظهر التقدير أيضاً.

أمَّا صوغ المصدر بعد الحروف المصدرية أو إذا عطف المضارع على اسم أو جاء فعل بعد كلمة سواء و همزة التسوية فإنَّه يخضع لتقدير النحاة أي أنَّ هذا المحل كان لابدَّ من أن يوضع المفرد بدلاً منه كي يقع موقع الخبر أو المبتدأ أو مفعولي ظن... كما في قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(٣٩)، فلا بد من تقدير المصدر كي تتكون الجملة الأصل أو البنية الأساسية عند النحاة و تكتمل أركانها.

وكذا التقدير في الجمل والمفردات ويقصد صاحب هذا الرأي بالتقدير في الجمل والمفردات تقدير الإعراب؛ أي أنَّ هذه الجمل تحل محل المفرد، و المفرد المبني يحل محل المفرد المعرب، وهذا أيضا يقع تحت بحث النحاة عن التركيب الأصلي للجملة، والتمييز بين أركانها وفضلاتها، وعلامات كل منها.

ومن المظاهر أيضا التضمين حيث لجأ إليه النحاة لتأويل ما لم يأت حسب القاعدة أو المعاني التي رخصوها للحروف مثلا وقد عرفه ابن جني بأنَّه "اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنَّه في معنى فعل تعدى به من ذلك قوله تعالى :(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى

نِسَائِكُمْ)(٤٠)، لما كان في معنى الإفضاء عداه بإلى"(٤١)، وقد عقد ابن هشام له باباً واسعاً فصل فيه صوره، فقال: إنَّ المتكلمين "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: ألآ ترى كيف رجع معنى (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)(٤٢)، إلى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم"(٤٣)، فالتضمين تقدير معنى لفظ في لفظ غيره.

لقد بات واضحاً أنَّ كل المظاهر السابقة تخضع لعملية عقلية هي التقدير، لكن تحت مصطلحات أخرى، وقد يختلف تقدير نحوي عن غيره.

من هذا المختصر ترى أنَّ التقدير مظهر التأويل قد أخذ مكاناً واسعاً في النحو العربي، ونظرة إلى كتب النحو القديمة أو الحديثة التي عنيت بالنحو وأصوله تجد هذا واقعا ملموسا.

فالتقدير كان وسيلة النحاة لإخضاع ما خرج عن القاعدة من المسموع أو المروي من كلام العرب للقاعدة، أي طرد القاعدة على كل ما سمع عن العرب وذلك بواسطة القياس، أو قل: "إنَّه وسيلة للوصف والتحليل والتفسير."(٤٤)

فقد كان كلام العرب المنقول عنهم عند النحاة يقع بين طرد القاعدة بالقياس أو الشذوذ عنها فيرد بالتأويل و التحويل أي رده إلى أصل من الأصول التي تتناسب مع قاعدة من القواعد، وقد ذكر ابن جني أنَّ كلام العرب في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: "مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً... مطرد في القياس شاذ في الاستعمال... كذلك قولهم: مكان مبقل، هذا هو القياس والأكثر في السماع: باقل... والثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس... يقال: استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه استحوذ... والرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون و مسك مدووف"(٤٥).

لقد اهتم ابن جني بمسائل صرفية غالباً كما سبق إلاَّ أنَّ تلك الأضرب قد وقعت في قواعد العربية كما وقعت في الصرفية، فعمد النحاة إلى التقدير بالحذف تارة وبغيره أخرى؛ لتصح لهم القاعدة.

ففي التقدير مواضع لابدَّ من الرجوع إلى أصل بناء الجملة، وهذا الرجوع قد يسميه بعض النحاة تحويلاً؛ أي أنَّ ما سمع مغايراً للقاعدة كان بناؤه كذا ثم حول عن بنائه الأصلي إلى تركيب آخر، فيلاحظ دارس النحو العربي بعض الألفاظ التي تدل على ذلك، منها: "أصله كذا، أو لأنَّه في تقدير كذا، أو قياسه كذا، أو تأويله كذا، أو على نية كذا، أو لأنَّه بمنزلة قولهم كذا، أو ترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام، أو إنَّما أراد كذا، أو محمول على كذا، أو صار بمنزلة كذا"(٤٦).

ويلاحظ أيضا أنَّ تلك المظاهر أو الوسائل للتأويل كانت وسيلة لتحويل ما لم يخضع لطرد القاعدة إلى شيء يجعل القاعدة مطردة عندهم، وعليه فإنَّ التأويل و التحويل كان هدفهما واحدا هو جعل المسموع يتلاءم مع القاعدة الموضوعة من قبل النحاة بعد استقراء الكثير من كلام العرب واستنباطها منه، ولكن مصطلح التأويل كان أكثر استعمالاً عند النحاة، ويطلق على كل ما فيه تقدير أو شيء من التقدير، أمَّا التحويل فقد كان أقل استعمالاً، وهو محصور في صور معدودة من التأويل؛ لذا ذهب عدد من النحاة المحدثين إلى القول بوجود التحويل في قواعد العربية وجمعوا أشتاتا ليثبتوا ذلك.

مواضع من التحويل في النحو العربي:

لقد لاحظ النحاة كما سبق أنَّ هناك أصلاً لما خرج عن القاعدة أُوِّل كي تسلم هذه القاعدة من الشذوذ، وقد ذكر كثير من النحاة القدامى والمحدثين بعض المواضع ذكروا أنَّ الأصل الذي يلائم القاعدة التي تخلى عنها المتكلم في ذاك المروي هو كذا، وهذا الأصل يكون في المفردات وفي الجمل أيضاً، ولكن ما يهم البحث في هذا الموضع هو ما دار حول الجملة من تأويل أو تحويل لردها إلى الأصل المتروك، فهناك أصل متروك أو معدول عنه إلى ظاهر لا يوافق القاعدة مما جعل بعض المحدثين يقول: "التركيب من حيث الكم أساسي أي

مكون من أقل عدد من المواقع، وإذا وجدت هذه المواقع تلبية لطبيعة العنصر الفعلي فالتركيب أصلي وإلاَّ فمحول تحويلاً جزئياً أو جذرياً، ويصاحب تحول التركيب نقص في عدد مواقع التركيب الأساسي أو زيادة فيه."(٤٧)

ويقول مبرراً ما ذهب إليه: "لم يحصر الفكر العربي النحوي نفسه على دراسة ما أسميه التركيب الخارجي للغة ذلك الذي تصوره مجموعة من الرسوم الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية والترتيب الحر أو المقيد والمطابقة أو الجزئية والترابط بين عناصر التركيب عن طريق الرصف أو بعض الأدوات بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أسميه التركيب الداخلي الذي قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرسوم السابقة تلبية لما أسميه روح التركيب."(٤٨)

هذه النظرة لدى المحدثين ما ظهرت إلاَّ لوجود مواضع كثر فيها الرد إلى هذا الأصل المتروك أو المعدول عنه، ومن هذه المواضع: الإضمار كما قال سيبويه: سمعنا ممن يوثق بعروبته:

إذا مِتُ كانَ الناسُ صنفانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ على ما كنتُ أصنعُ

أضمر فيها، ثم قال بعضهم: كان أنت خير منه، كأنَّه قال: إنَّه أنت خير منه"(٤٩)، فقد قدر ضميراً في كان ليسلم البناء الأصلي للجملة، وكان بإمكانه أن يترك تقدير الإضمار ويبطل عمل كان • تبقى الجملة الاسمية جواب إذا في البيت، وجملة اسمية في المثال•

و ما جاء في بعض أقوال العرب:" من ذلك قولهم: كل شيء ولا هذا و كل شيء ولا شتيمة حر؛ أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة استعمالهم... ومن العرب من يقول: كلاهما و تمراً، كأنَّه قال كلاهما لي ثابتان و زدني تمراً"(٥٠)

و منها ما جاء في قولهم: "ويل لزيد، و ويح لزيد، وتب لزيد، و ويس له، فإنَّ أضفت لم يكن إلاَّ النصب، فقلت: و يحه و ويله، فإنما ذلك لأن هذه مصادر، فإنَّ أفردت فلم تضف، فأنت مخير بين النصب و الرفع، تقول: ويل لزيد،و ويلاً لزيد، فأمَّا النصب فعلى الدعاء، و أمَّا الرفع فعلى قولك: ثبت ويل له، لأنَّه شيء مستقر، فويل مبتدأ، و له خبره"(٥١)؛ أي لابدَّ من ركني الجملة، و كذلك في الاستثناء بليس و لا يكون، ففي قولهم:"جاء القوم لا يكون زيداً، و جاءني القوم ليس زيداً، كأنَّه قال: ليس بعضهم، و لا يكون بعضهم، و كذلك

أتاني النساء لا يكون فلانة، يريد: لا يكون بعضهم، إلاَّ أنَّ هذا في معنى الاستثناء، و إن جعلته وصفاً فجيد٠"(٥٢)

ومن هذه المواضع: نصب الليل من قولهم: أهلك و الليل، فذهب بعضهم إلى أنَّ"معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دراية له إلى أن يقول(أهلك والليل) فيجره، و إنَّما تقديره الحق أهلك و سابق الليل"(٥٣)

و منها: قولهم: "كل رجل و صنعته، و أنت و شأنك، معناه: أنت مع شأنك وكل رجل و صنعته، فهذا يوهم أنَّ اسم أنَّ الثاني خبر عن الأول، كما أنَّه إذا قال أنت مع شأنك فإنَّ قوله(مع شأنك) خبر عن أنت، و ليس الأمر كذلك؛ بل لعمري إنَّ المعنى عليه، غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره، و إنَّما شأنك معطوف على أنت، و الخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنَّه، قال: كل رجل و صنعته مقرونان، و أنت و شأنك مصطحبان"(٥٤)

ومنها توجيه قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٥٥) فقد ذكر ابن جني أنَّ هذه القراءة ليست عنده"من الإبعاد و الفحش و الشناعة و الضعف على ما رآه فيها و ذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، و أقرب و أخف و ألطف، و ذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنَّني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأنِّي قلت: و بالأرحام، ثم حذفت الباء، لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو: بمن تمرر أمرر، و على من تنزل أنزل، و لم تقل: أمرر به، و لا أنزل عليه"(٥٦)

وعند حديث النحاة عن نحو قولهم: حكمك مسمطاً، أي عند مجيء المبتدأ مصدراً، قال بعضهم: "إنَّ المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال، استغناء شاذاً؛ لأنَّ صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو حكمك، بخلاف: ضربي زيداً قائماً، فإنَّ صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة، وهو ضمير عائد على زيد، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ، وإنَّما قلت: إنَّ مسمطاً حال من ضمير عائد على المصدر؛ لأنَّ التقدير: حكمك لك مسمطا، أي مثبتاً، فصاحب الحال الضمير المستكن في لك"(٥٧)

وفي هذا المثال ونحوه ستة أوجه من التأويل: "أحدها: أن يكون التقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، وهذا هو المشهور عند البصريين. الثاني: أن يكون التقدير: ضربي زيداً ضربه قائماً، وهذا مذهب الأخفش، الثالث: أن يكون فاعل المصدر مغنياً عن الخبر، كما أغنى عنه فاعل الوصف في نحو: أقائم الزيدان، الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه، الخامس: أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفاً؛ لأجل الاستطالة كما حذف عند أبي علي الخبر في قولهم: أول ما أقول إنِّي أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إنِّي أحمد الله ثابت، وكذلك يكون التقدير في هذه المسألة المشار إليها: ضربي زيداً قائماً ثابت، السادس:أن يكون"ضربي" فاعل بثبت مضمراً، ويكون المسوغ لتقديره أولاً كالمسوغ لتقديره ثابت آخر"(٥٨)

وكذا عند حديثهم عن قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)(٥٩)، قال بعضهم: "إنَّما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر، نحو: استجارك، الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأنَّ الإبهام ثم التفسير،إنَّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم،...وإنَّما لم يحكم بكون أحد مبتدأ و استجارك خبره؛ لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية"(٦٠)

وكذا عند تأويل قولهم: علمي بزيد ذا مال، قال بعض النحاة: "الأصل: علمي بزيد إذا كان ذا مال، أو إذا كان ذا مال، وحذف للعلم به، فإنَّ أردت أن تدخل كان، قلت: كان علمي بزيد ذا مال، ويكون التقدير: علمي بزيد إذا كان ذا مال، ثم حذف (كان) للعلم به وسد ذا مال مسده، فإنَّ كان الأصل: علمي بزيد إذا كان ذا مال، و أردت أن تدخل (كان) ، فتقول: يكون علمي بزيد ذا مال، على تقدير: يكون علمي إذا كان ذا مال ويجوز أن تقدم (علمي) على (كان)،وترفعه على الابتداء وتجعل في كان ضميراً، فتقول: علمي بزيد كان ذا مال، ومتى قلت هذا أظهرت الخبر، ولم تنب الحال منابه"(٦١).

وكذا عند حديث النحاة عن قولهم: أأعور و ذا ناب ؟ قال بعضهم: "فالمقصود به الإنكار،...و كأنَّه تطير بالعور لأنَّه نقص و تخيل من الناب العض و الشدة، فكأنَّه قال:

أتستقبلون من الأمر ما فيه نقص و شدة...، وذهب ابن خروف و ابن عصفور إلى أنَّ أعور و ذا ناب، حال، و جعلا تقدير سيبويه: أتستقبلون أعور و ذا ناب، تفسير معنى، قال ابن خروف: و حقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أعور... قال ابن عصفور: لأنَّهم إذا استقبلوه أعور، فقد استقبلوا الأعور"(٦٢).

وعند حديثهم عن مجيء الفاء للترتيب والتعقيب فقد اعترض على الأول بقوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا)(٦٣)، ونحو: توضأ فغسل وجهه ويديه، الحديث والجواب: أنَّ المعنى: أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء وعلى الثاني بقوله تعالى: (فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)(٦٤)، والجواب: أنَّ التقدير فمضت مدة فجعله غثاء، أو بأنَّ الفاء نابت عن ثم"(٦٥).

وانظر إلى هذه التأويلات في هذا الموضع، وهو إلغاء ظن في قول الشاعر:

كذاكَ أدبتُ حتى صارَ مِن خلقي   أنَّي رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وغيره من أشعار قال بعضهم: " وأجيب بأنَّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها- أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والأصل: لملاك،...، ثم حذفت وبقي التعليق.

الثاني- أن يكون من الإلغاء لأنَّ التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا نعم الإلغاء بين المعمولين أقوى والعامل هنا قد سبق بأنَّي...، ونظيره: متى ظننت زيدا قائما؟، فيجوز فيه الإلغاء.

الثالث- أن يكون من الإعمال على أنَّ المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن و الأصل: وجدته...، كما حذف في قولهم: إنَّ بك زيد مأخوذ"(٦٦)

وعند حديثهم عن عامل ظرف المكان في نحو قول العرب: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، وعمرو مني مقعد القابلة، ومعقد الإزار، ونحوه، قال بعض النحاة: إنَّ هذا "شاذ، إذ التقدير: هو مستقر في مزجر الكلب، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو أعمل في مزجر زجر، وفي المناط ناط، وفي مقعد قعد، لم يكن شاذا"(٦٧).

عند النظر في هذه المواضع وأمثالها لابدَّ من تفسير ذلك عند بعض المحدثين من النحاة بأنَّ النحو العربي فيه نوع من التحويل يماثل النحو التحويلي الذي ظهر في الغرب عند تشومسكي وأضرابه من تلاميذه وغيرهم، أو يقاربه، مما دفع بعض المحدثين إلى تطبيق تلك النظرية على اللغة العربية، وبعضهم قام بوضع نظرية تشابهها مما يعده آخرون ترجمة للنظرية.

موقف المحدثين من التحويل ونظريته:

فيما يبدو أنَّ المحدثين على أربعة أضرب منهم من لم يعتنِ بهذه النظرية ، ومنهم من حاول تطبيقها على اللغة العربية، ومنهم من ترجمها، ومنهم من حاول وضع نظرية تحويلية للعربية، وما يهم البحث هنا من بذلوا جهداً ما في سبيل إدخال هذه النظرية للعربية وطبقوها بشكل أو بآخر.

ولا بد من وضع صورة مبسطة عن هذه النظرية قبل الحديث عن الذين طبقوها، أو عدلوها، وقد وضعت هذه النظرية للإجابة عن السؤال: "ما هي الوسيلة التي يمكنها أن تنتج هذه المجموعة؟ أو ما هي النظرية التي يمكنها أن تقدم تفسيراً مناسباً لبنية هذه المجموعة من المقولات؟"(٦٨)

وهذه النظرية مرت بأطوار عدة، ولها عدد كبير من القوانين أو المكونات تنضوي تحت أربعة أنماط:

١- قوانين التركيب الأساسي، أو قوانين التركيب الباطني وهي قوانين تجريدية ذات صبغة شمولية، ولها أنواع.

٢- قوانين مفرداتيه وهي التي تصف مفردات اللغة من حيث المبنى والمعنى.

٣- قوانين تحويلية و هي التي يمكن بها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب سطحية.

٤- قوانين مورفيمية صوتية وهي التي تصوغ الكلمات في التركيب النهائي الظاهر من الناحية الصوتية.(٦٩)

ويتعلق بعض المحدثين بقوانين التركيب الأساسي أو المكون الأساسي وقوانين التحويل غالبا، و هناك قواعد تنظم هذه القوانين، هي:

١- الجملة ← المركب الاسمي + المركب الفعلي٠

٢- المركب الفعلي ← الفعل + المركب الاسمي٠

٣- المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد) أو(جمع).

٤- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم.

٥- مركب اسمي (جمع) ← أداة تعريف + اسم + علامة الجمع.

٦- أداة تعريف ← ال

٧- الاسم (رجل - كرة - باب - كتاب...).

٨- الفعل ← فعل مساعد + الفعل

٩- الفعل (ضرب ، أخذ، أكل، فتح...)

١٠- بعض اللواصق وهي في الإنجليزية (...ing+ be)

١١- زمن الفعل ← مضارع، ماض...

١٢- صيغ الفعل أي أوزان الفعل.(٧٠)

ولا شك في أنَّه يوجد علاقات متشابكة بين المكونات الأربعة السابقة، كما تعتمد نظرية التحويل على القواعد الاثنتي عشرة في تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية ظاهرة، والمحدثون نشطوا في هذا الاتجاه وحاولوا ما استطاعوا تقديم الجديد لدراسة اللغة العربية وربطوا بين أطوارها أو مرحلتيها السابقتين بالمرحلة الثالثة وطبقوا على العربية ظواهر هذه المرحلة منها: الترتيب ، الحذف ، الزيادة ، التبعية الإحلال...(٧١)، وقد تحدث تشومسكي عنها عندما تحدث عن تقييد تنوع أنظمة القواعد(٧٢)

نماذج من تطبيق نظرية التحويل على العربية:

سبق أنَّ البحث يهتم بما قدمه المحدثون من تطبيق أو تعديل لهذه النظرية، الاتجاه الأول مزج بين النظرية و قواعد العربية، ويذكر هنا مثالان لهذا الاتجاه لعدم الإطالة:

المحاولة الأولى- هي (جملة الفاعل) وقد حاول الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين أن يطبق نظرية التحويل على جملة الفاعل(الجملة الفعلية) ويرى أنَّ هذه التسمية تسمية سيبويه ويقول: إنَّه قدم هذا البحث من خلال زاويتي (الكم) و(الكيف) وقصد بالأول عدد كلمات الجملة وبالثاني الطريقة التي تأتي عليها عناصر الجملة(٧٣)

وقد اعتمد على عشرين مصطلحاً لكي يحلل الجملة الفعلية، يمكن أن تلخص:

الكم: يقصد به عدد عناصر التركيب مركباً أو جملة.

الكيف: ما سوى ما سبق كالتركيب والدلالة والصرف والإعراب.

العنصر الفعلي: الفعل وما يشبهه.

العنصر الاسمي: العنصر الثاني الرئيسي في الجملة سواء أكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

الفاعل: ما يطلبه الفعل وما يشبهه لفظا ومعنى أو معنى فقط.

المفعول المرفوع: نائب الفاعل فهو مفعول في المعنى.

جملة الفاعل: المكونة من عنصر فعلي(مسند) بعده عنصر اسمي، (مسند إليه) فاعل.

جملة المبتدأ: ما يسبق فيه العنصر الاسمي العنصر الفعلي.

المركب الاسمي: اسمان أو أكثر بينهما علاقة ما غير علاقة الإسناد.

المركب الحيادي: المشتقات و المصدر إذا أضيفا إلى معمولاتهما، فظاهر التركيب الاسمية وباطنه الفعلية.

الجملة المحايدة: ما ظاهرها اسمي أو فعلي وباطنها غير ذلك.

التركيب الأساسي: ما تكون من فعل+فاعل أو فعل + فاعل + مفعول.

التركيب الأصلي: هو الأساسي.

التركيب المحول: هو الأصلي بعد تحويله بطريقة ما من طرق التحويل وقد يحول عن محول.

السور: الكلام الذي يطوي بداخله كلاماً آخر.

النواة: الكلام الذي ينطوي بداخل سور.

التركيب المفترض: هو النواة التي يفترض أنَّها بداخل السور فهو أصلي مفترض.

التركيب الموازي: تركيب غير مستعمل لكنه في قوة تركيب مستعمل.

التركيب البديل: تركيب مستعمل في قوة تركيب آخر مستعل.

المفعول منه: الاسم المنصوب على التحذير أو الإغراء.(٧٤)

ثم تحدث عن أقسام الكلام وشكلها ووظيفتها ومعناها، ثم عن التعريف والتنكير والتركيب والإفراد...(٧٥)، ثم عناصر التركيب الأصلي ونماذجه الستة ثم عن التركيب المحول والفعل وتقسيمه...(٧٦)

وتظهر عنده فكرة التحويل عندما نراه يحلل جملة نحو: علمت النفاق داء، فقد قسم الجملة إلى جملتين: جملة السور(علمت)، وجملة النواة(النفاق داء)، ثم قال: الجملة المركبة بعد التضمين: علمت النفاق داء (٧٧)، كما يظهر ذلك عندما ذكر أصل الجملة: شوهد رجل في الصحراء، هو: شاهدت رجلاً في الصحراء(٧٨)

وفي تحليل المثال: فيها عبد الله قائماً، فذهب إلى أنَّ سيبويه يحول: فيها عبد الله قائماً

خبر+ مبتدأ + حال

إلى: استقر عبد الله قائما

فعل + فاعل + حال(٧٩)

ويذهب إلى أنَّ الحال المفرد في نحو: حضر محمد ضاحكاً، كانت جملة اسمية: (محمد ضاحك)،"وكأنَّ الجملة الفعلية تحوى بداخلها جملة اسمية يسهل توليدها منها"(٨٠)

أمَّا جملة نحو: أ علم القاضي المذنب الصدق نافعا،فإنَّها محولة عن أصل محول عن أصل آخر فهي تتكون من:جملة السور(علم المذنب)، وجملة النواة: (الصدق نافع) جملة مركبة بالتضمين: (علم المذنب الصدق نافعاً) ثم جملة مركبة محولة عن جملة مركبة: (أعلم القاضي المذنب الصدق نافعاً)(٨١)

فهو يحاول إيجاد البنى الأساسية التي تحولت عنها البنى الظاهرة الملفوظة ما وسعه ذلك وقد جمع آ راء النحاة القدماء مستعيناً بها بكثرة حتى يخيل للقارئ أنَّ الكتاب نحو قديم، لكن فكرة التحول بادية ظاهرة فيه للمتأمل في كثير من الأمثلة.

المحاولة الثانية– حاول الدكتور خليل عمايرة تطبيق النظرية على بعض الأساليب النحوية في كتابه (التحليل اللغوي) وقد بدأ ببعض الرموز والمصطلحات التي ستخدم تحليله لهذه الأساليب منها: /:عنصر نفي، ض: ضمير، م: مبتدأ، خ: خبر، ف: فعل، فا: فاعل، مف: مفعول به، الجملة النواة = الجملة التوليدية = الجملة الأصل= الجملة المنتجة، البؤرة = الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

الجملة التحويلية = الجملة التوليدية = عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق

= المعنى المقصود أو الدلالي

ش: الإطار الكلي للجملة = للاستغراق الكامل...(٨٢)

ويمر تصنيف الجملة بمرحلتين: الأولى: أن تصنف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الذي وجد عند ابن يعيش(أنَّها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه)، فتكون جملة توليدية ويقصد بها: التي تتكون من عدد من الكلمات بغير نقص أو زيادة ولها نماذج أ و أطر هي:

اسم معرفة + نكرة = مسند إليه + مسند

= مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور)+ اسم نكرة = مسند + مسند إليه

= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل.

فعل متعد + اسم مرفوع(أو ما يسد مسده ظاهرا، أو مقدرا) + اسم منصوب + اسم منصوب...= فعل + فاعل + مفعول به(١)أو(٢) أو(٣).

فعل متعد + ضمير+ اسم مرفوع = فعل+ مفعول به + فاعل.

هذه جمل أصلية ، فإذا أراد المرسل أن يغير هدفها الأصلي فإنَّ عليه أن يحول الجملة من هذه النماذج أو الأطر إلى نموذج آخر ويتم ذلك بواسطة أحد العناصر: الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم.

أمَّا المرحلة الثانية فإنَّ الجملة تأخذ اسمها الثابت في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة توليدية، فجملة نحو: علي حاضر، اسمية توليدية، أمَّا الجملة: حضر علي، فجملة توليدية فعلية؛ لأنَّها تتكون من الحد الأدنى لإعطاء معنى يحسن السكوت عليه.

أمَّا جملة نحو: كان علي مجتهدا، فجملة تحويلية اسمية، جاءها التحويل من زيادة (كان)، والجملة نحو: زيد حضر، جمل فعلية تحويلية؛ لأنَّ الفاعل يؤكد، و ذلك بتقديمه، وإضماره في الفعل...(٨٣)

وهكذا فكل زيادة أو نقص و تقديم أو تأخير عن البنية الأساسية أو الأصل يعده تحويلا، وعلى ذلك حلل بعض الأساليب كالتوكيد، والنفي اللغوي، والاستفهام، ولا يخفى أنَّ الدكتور محمود عبد السلام قد استخدم نماذج أكثر من نماذج الدكتور خليل في التحليل و ذلك لأنَّه عرض للجمل العربية برمتها، أمَّا د٠ خليل فعرض لبعض الأساليب كما سبق، كما أنَّه استخدم الرسم الشجري في التحليل.

أمَّا الاستفهام فجملة نحو: أيكرم زيد خالداً؟، أصلها أو تولدت من الجملة: يكرم زيد خالداً، ثم تحولت بعنصر من عناصر التحويل (الترتيب) إلى: زيد يكرم خالداً، ثم أراد المتكلم أن يستفهم لغرض ما فأدخل عنصرا آخر (الزيادة) فزاد الهمزة فأصبحت: أزيد يكرم خالداً؟(٨٤)

فقد استخدم عنصرين من عناصر التحويل لديه (الترتيب) حيث قدم (زيد) و أصبح مبتدأ، و أضمر الفاعل، و عنصر (الزيادة) حيث جلب همزة الاستفهام لتصبح بهذه الصورة، و قد شرح ذلك على الراسم الشجري (٨٥)

وهكذا تابع مع الاستفهام و أدواته الحروف و الأسماء٠

أمَّا النفي، فقد حلل الآية من قوله تعالى: (وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(٨٦) فإنَّ أصلها التوليدي: هو ظلام، ثم بعنصر التحويل (الزيادة) أدخل أداة النفي (ليس) فأصبحت: ليس هو ظلام، وبعنصر الحذف تم حذف المسند إليه فأصبحت: ليس ظلاماً، ثم أضيفت (للعبيد) للتحديد، و التخصيص، ثم الباء لتوكيد الخبر المنفي(٨٧)

ثم تحدث عن باقي أدوات النفي من حروف و أسماء لنفي الجملة الاسمية و الفعلية مستخدما الرسم الشجري ٠

أمَّا التوكيد، فجملة كما في قوله تعالى:(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)(٨٨) فإنَّ دخول الفاء في الخبر يحتاج إلى تبرير، وقد ذهب النحاة إلى أنَّ الاسم وصف بالاسم الموصول فلا حرج في ذلك، وهو يرى أنَّ الفاء هنا لها دور في المبنى لا المعنى، فهي رابط يربط بين ركني الجملة وأصل الجملة: الموت ملاقيكم، ثم جاءت الذي صفة الاسم، و هما كالكلمة الواحدة للتلازم بين الصفة و الموصوف، و قد احتاج الموصول إلى جملة الصلة لإزالة الإبهام منه، و احتاج الخبر إلى توكيد فأصبح إنَّه ملاقيكم فجاءت الفاء رابطا بين الخبر و الاسم الموصوف بالموصول، الذي أخذ نمط الجملة الصغرى: هو ملاقيكم، و يحلل الجملة بأنَّ أصلها:

إنَّ الموت الذي تفرون منه هو ملاقيكم

إنَّ الموت الذي تفرون منه إنَّه ملاقيكم

إنَّ الموت الذي تفرون منه/ف/ إنَّه ملاقيكم

فعنصر التحويل الزيادة قد سيطر على هذه الجملة و أشباهها(٨٩)، وقد جمع كل ما يمكن أن يكون فيه نوع من توكيد كأسلوب المدح والذم والاشتغال والمفعول المطلق، حاشداً الآراء النحوية التي تبرر ما يقوله ويعتمد عليها.

أمَّا الاتجاه الثاني: حاول أصحابه أن يضعوا نظرية معدلة تناسب العربية فيكتفى أيضا بمحاولتين لعدم الإطالة والاستطراد؛ لأنَّه ليس من هدف البحث استقصاء ذلك.

المحولة الأولى– محاولة الدكتور محمد علي الخولي وهو بحث نشر عام ١٩٧٩م بالإنجليزية ثم ترجمه بنفسه، وقد قال: إنَّ علم النحو قد آن "الأوان لينمو هذا العلم ولا نقول ليتغير ولقد حاولنا في هذا الكتاب أن نعطي هذا العلم نظرة مختلفة إلى طبيعة تراكيب اللغة وعلاقاتها بعضها ببعض هذه فيما أعلم أول محاولة لوضع قواعد تحويلية للغة العربية و باللغة العربية"(٩٠) فهدفه من هذا الكتاب أن يقدم للعربية نظرية تحويلية عربية قلباً وقالباً لكي تنهض العربية وتتصل بحلقات البحث اللغوي في العالم المتحضر.

وليس من هدف هذا البحث دراسة الكتاب إنَّما التعرف على هذه النظرية العربية الجديدة كما قال، ووسائل التحليل اللغوي فيها وقوانينه؛ لذا فهذه فكرة مبسطة عنها.

قد قام د. محمد علي بجمع بعض الأمثلة بحيث تمثل جميع أنماط الجمل والمفردات في العربية، ثم يختار لها الفرضية اللغوية التحويلية بحيث تناسب العربية، ثم وضع التركيب الباطني لكل جملة في ضوء الفرضية المختارة لها ثم يبني قوانين التحويل التي تلزم لتحويل التراكيب الباطنية إلى ظاهرية ثم يقوم بفحص كفاءة هذه القوانين للتأكد من قدرتها على وصف اللغة العربية(٩١)

ويذكر أنَّه اختار فرضية فلمور و أدخل عليها بعض التعديلات لتناسب العربية؛ لأنَّه إذا لم تدخل هذه التعديلات سيحتاج إلى قوانين أخرى في المستقبل؛ لذا قام بتعديل بعضها ولا بد من التركيز على قوانين التركيب الأساسي حتى لا يثقل البحث، وقد اختار خمسة قوانين أساسية باختصار هي: قانون أساسي(١):

الجملة ⟵ (مشروطية)+ مساعد + جوهر

وقد عرف بعض المصطلحات والرموز، السهم يعني أنَّ الجملة تساوي أو تعوض بما هو في الجانب الآخر من السهم، القوسان تعني أنَّ ضم ما بينهما اختياري، مساعد: تعني أفعال أخرى في الجملة، جوهر: يدل على صلب الجملة بلا إضافات أخرى.

: قانون أساسي (٢)

المشروطية ⟵ (الروابط الخارجية، ظروف الزمان، أدوات الاستفهام ، أدوات النفي)

ويمكن اختيار واحد أو أكثر مما بين القوسين، الروابط الخارجية يقصد بها نحو: ولهذا، بناء على ذلك، بناء على ما تقدم...

: قانون أساسي (٣)

الجوهر ← فعل +(محور) + مفعول غير مباشر+ (مكان) + أداة + فاعل

المحور هو محور التركيز في الجملة، مفعول غير مباشر كالمفعول الأول

: قانون أساسي (٤)

(محور، مفعول غير مباشر، مكان، أداة، فاعل) ← العبارة الاسمية

ما بين القوسين يمكن تعويضه بالعبارة الاسمية

: قانون أساسي (٥)

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + (جملة) + اسم

وقد أجرى تعديلا على القانون الثالث فغير (فعل) إلى فعلية؛ لأنَّها أشمل فهي تشمل الوصف، وفي الخامس غير (اسم) ووضع جملة، فالجملة تصف الاسم وعليه يكون القانون الثالث:

الجوهر← عبارة فعلية + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + فاعل

والقانون الخامس:

العبارة الاسمية ← جار+ (معرف) اسم + (جملة)(٩٢)

من هذه القوانين الخمسة اشتق ستاً وثلاثين قانونا للتحويل، وقد طبق هذه القوانين على بعض الجمل في العربية مستفيضا بشرح ما يحدث فجملة نحو: انقطع الحبل، تحتاج إلى قانون:

جملة ← مساعد + فعلية + محور

← مساعد + فعلية + (جار+ معرف + اسم)

← انقطع + ال + حبل

بالقانون التحويلي(١): (حذف جار الفاعل أو المبتدأ)

← انقطع +:. + ال + حبل

بالقانون التحويلي(٣): (توافق الفعلية و الاسمية)

← انقطع+:. + ال + حبل

بالقانون التحويلي(١٦): (قانون الحركات)

← انقطع+:. + ال + حبل

بقانون المورفيمية الصوتية:

انقطع الحبلُ (٩٣)

وهكذا يحلل كثيرا من جمل العربية بهذه القوانين وغيرها.

أمَّا المحاولة الثانية- كتاب الدكتور ميشال زكريا وقد نشر١٩٨٢م، وهدفه من هذا العمل " توطيد ثقافة ألسنية عربية ذاتية تعالج مشكلات لغتنا بكل ما تطرحه من أبعاد نفسية ومجتمعية، فالهدف الأخير إنَّما هو جعل الألسنية بعدا من أبعاد الفكر العربي"(٩٤)

وهو يعتمد على ثلاثة مكونات هي: الفونولوجي، الدلالي، التركيبي، و هي مكونات نظرية التحويل كما سبق عدا مكون قوانين التحويل(٩٥)

وقسم المكون الفونولوجي إلى:المعجم الذي يتكون من لائحة المورفيمات من حيث التلفظ بها والقواعد الفونولوجية التي تتناول التغيرات الطارئة على المقطع الصوتي(٩٦)

أمَّا المكون الدلالي فقسمه إلى: المعجم اللغوي من الناحية الدلالية وهنا يبحث في المشير الدلالي للكلمة، وقواعد الإسقاط التي تقوم بتعداد القراءات المسندة إلى المفردات الجملة المختلفة و بتوضيحها(٩٧)

أمَّا المكون التركيبي فيتكون من المكون الأساسي والمكون التحويلي وهو المكون الأساسي أيضا في القواعد التوليدية والتحويلية يولد هذا المكون مجموعة بنى تركيبية غير

متناهية (٩٨)، أمَّا المكون الأساسي من التركيبي فيحتوي على مجموعة قواعد بناء أو قواعد التكوين وعلى معجم يشتمل على المداخل المعجمية ويندرج تحته مجموعة قواعد التكوين على النحو الآتي:

جملة ⟵ ركن الإسناد + ركن التكملة اسمي

ثم: ركن الإسناد ⟵ ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي

ثم: ركن التكملة ⟵ ركن حرفي + ركن اسمي

ثم: ركن فعلي ⟵ زمن + فعل

ثم: ركن اسمي ⟵ تعريف + اسم

ثم: ركن حرفي ⟵ حرف جر + ركن اسمي (٩٩)

أمَّا المكون التحويلي منه فيتضمن التحويلات فهو قوانين متشعبة يبدل كل منها مشيراً ركنياً بمشير ركني آخر وتدرس العلاقات القائمة بين الجمل والتحويلات(١٠٠)، وهذه التحويلات تتنوع من حيث التغيرات التي تقوم بها على المشير الركني منها:

١- الإبدال: وهو إبدال موقع ركن من الأركان كما في المثال:

سافر يوسف إلى بيروت في السنة الماضية

في السنة الماضية سافر يوسف إلى بيروت

٢- التوسع وهو زيادة ركن من مؤلفات الجملة، نحو:

أ+ ب١ ⟵ أ + ب٢ ، ب٢ توسيع ب١، على النحو الآتي:

علمت شيئاً

علمت أنَّ زيداً سافر

جملة (أنَّ زيداً سافر) توسيع كلمة (شيئاً)

٣- إلحاق السمة: يقوم التحويل بإلحاق سمة من سمات مؤلف معين بمؤلف آخر، كما في نحو: الرجلان كريمان، فأصلها: الرجلان كريم، فألحقت سمة المثنى بالوصف كريم، وكذلك الجمع.

٤-الجمع: يقوم التحويل بزيادة عنصر المشير الركن الداخل في مجال إجرائه، نحو:

أكل الرجل التفاحة، و: التفاحة أكلها الرجل.

ففي الجملة الثانية نقل عنصر (التفاحة)، ثم أضيف عنصر(الضمير) بالفعل.

٥-الحذف: أي حذف عنصر من عناصر المشير الركني الذي يدخل ضمن مجال إجرائه، كما في المثال: قتل الرجل، فهي محولة من: قتل(إنسان) الرجل، وما بين القوسين شيء قادر على القتل، نحو: إنسان،...(١٠١)

وقد قدم لهذه العمل بالحديث عن الكفاية اللغوية، والأداء الكلامي ، ثم نمو الطفل اللغوي إلى غير ذلك مما تحدث عنه تشومسكي وغيره، فنظريته كذلك تنبع من دراسة سلوك اللغة في عقل الإنسان، أي ما يدور في عقله عندما يريد إخراج ما يدور في ذهنه ، وكيف تتعاضد مفردات اللغة مع القواعد النحوية في إظهار هذا التفكير من داخل عقل الإنسان إلى الظاهر للسامع أو القارئ.

كما أنَّه لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ النظرية التحويلية ليست قواعد تعليمية ، بل هي قواعد لغوية في جوهرها لكن يمكن تداولها في الجامعات والمدارس، كما أنَّها لا تتفوق على القواعد التقليدية في كل الظروف وكل المقاصد ولا توجد طريقة محددة لاكتشاف القواعد التحويلية للغة ما حيث إنَّ الباحث يستفيد من الحدس والتخمين والمعرفة السابقة(١٠٢)

كما أنَّ النظرية الألسنية تتعامل مع المنطق فهي تستعمل قضاياه على صعيد المنهج لمتطلبات بناء النظرية الألسنية(١٠٣)، هذا فضلاً عن سيل المصطلحات والرموز التي تستخدم لصياغة قواعد تكوين البنية الأساسية، وقواعد التحويل.

في الغالب أنَّ هذه المحاولة لا تختلف كثيراً عن السابقة، فكلاهما حاول تعريب نظرية التحويل أو ما دار حولها من افتراضات وتعديل، والقصد منهما إثراء قواعد اللغة العربية واضطلاعها بدور في الحضارة العالمية، حتى لا تتخلف عن غيرها من لغات العالم.

بناء على ما سبق يمكن القول إنَّ هناك فرقاً واضحاً بين الفكر العربي والفكر الغربي في نظرتهم للتحويل مهما حاول المقربون التقريب، فهناك اختلاف في المنطلق الأساسي للفكرين فالتحويل في العربية كان نابعاً من نظرية العامل التي تحافظ على أركان الجملة ومعمولات العامل. أمَّا النظرية الغربية فكانت تنبع من استقصاء سلوك العقل عند إظهار ما يدور فيه وإبرازه للسامع.

أهم النتائج:

التأويل وسيلة من وسائل وصول النحاة لنموذج القاعدة في النحو العربي.

النحو العربي يحمل في طياته فكر التحويل.

هناك أمثلة متعددة قال النحاة بالتحويل فيها.

هذا التحويل كان نابعا من احتياج النحاة لرد ما خرج عن القاعدة إليها بصورة أو أخرى.

التحويل في النحو العربي كان مكملاً لنظرية العامل ولا قواعد له أو قوانين.

التحويل في الغرب كان نابعاً من تطور السلوك اللغوي لدى الفرد منذ الطفولة، فهو ناتج عن تتبع مراحل تفكير الإنسان حتى يخرجه للسامع من ذهنه.

التحويل في الغرب نظرية كاملة وليس مكملاً لنظرية.

التحويل في الغرب أيضاً له قواعد وقوانين خاصة به.

حاول علماء النحو العربي المحدثون إثراءه بتطبيق نظرية التحويل أو تعريبها، وإدخال بعض التعديلات التي تناسب العربية لرفدها بنظرية جديدة.

بعض النحاة العرب المحدثين حاول تغيير هذه النظرية جذرياً بحيث تكون عربية.

يعترف بعض النحاة بأنَّ هذه النظرية لا تناسب العملية التعليمية كثيراً مقارنة بالنحو التقليدي.

تقوم النظرية التحويلية بوصف اللغة ليس كالنحو التقليدي فإنَّه معياري إلى حد بعيد.

هوامش البحث ومراجعه

١- الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، ، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٧٥م،(الرسالة الأولى)ص٤٥، لمع الأدلة،لأبي البركات والمحقق نفسه والمطبعة والتاريخ(الرسالة الثانية)،ص٨١

٢-الإغراب في جدل الإعراب ص٤٩، وعده الوجه الرابع من أوجه الاعتراض على المتن المنقول.

٣-العين، للخليل ابن أحمد، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي،دار الهلال، بيروت، ب ت(أول)

٤- أبو عبيدة معمر،مجاز القرآن،تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م ٨٦/١

٥- المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ب ت، (أول).

٦-العين (حول)

٧-اللسان(حول)

٨- أبو المكارم، دكتور على، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية،ليبيا،١٩٧٣م ص ,٢٦٢

٩- أبو المكارم، دكتور على، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ب ت ص,١٧٥

١٠- عيد، دكتور محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩م، ص,١٥٧

١١- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص,٤٧

١٢- ابن جني، عثمان،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، ١٩٩٩م ١٢/٢

١٣- الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م ص,٨٥

١٤- ابن يعيش، موفق، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، ب ت ٧٥/٢

١٥- حسان،دكتور تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية،دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢م ص,٦٤

١٦- حسان، دكتور تمام، الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م،ص,١٤٩

١٧- نفسه ص,١٦

١٨- أصول النحو العربي في نظر النحاة ص,١٦١

١٩-نفسه ص ,١٦٢

٢٠- الأصول، حسان، دكتور تمام ص,١٥٨

٢١- أصول النحو العربي في نظر النحاة ص,١٦٣

٢٢- الخصائص، لابن جني، عثمان ٣٦٢/٢

٢٣-نفس المرجع والصفحة.

٢٤- نفسه ٣٦٣/٢

٢٥- الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت ٨٠/١

٢٦- شرف الدين، د.محمود، جملة الفاعل، ب ن، ب م،١٩٨٠م ص,٢٧

٢٧- حماسة،د. محمد، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص,٣٠

٢٨- حسان، د. تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص,١٤٨

٢٩- الخصائص، لابن جني، عثمان ٣٦٢/٢

٣٠- صدر الأفاضل، عبد القادر، تحقيق بهجت البيطار، الموفي بالنحو الكوفي، مجلة مجمع اللغة السوري، دمشق، ١٩٤٩م، مجلد ٢٤، ص٥٦٠ والصبان، علي، حاشية الصبان، مكتبة الإيمان، المنصورة، ب ت ٦١/٢

٣١- ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت، ٨٧/١

٣٢-الصعيدي، د. عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م ص٨٤- ١١٠,

٣٣- ابن عقيل، عبد الرحمن، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ٣٠٩/١

٣٤- سورة الزمر آية: ٣٦

٣٥-سورة البقرة آية: ٧٤

٣٦- الخصائص، لابن جني، عثمان ٣٩٢/٢

٣٧- نفسه ٣٨٤/٢

٣٨- حاشية الصبان ٢/, ١٩٤، ١٩٣

٣٩- سورة البقرة آية: ١٨٤

٤٠- سورة البقرة آية: ١٨٧

٤١- الخصائص، لابن جني، عثمان ٤٣٧/٢

٤٢- سورة الكهف آية: ٢٨

٤٣- ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م ٧٩١/٢ و الزمخشري، محمود، الكشاف، انتشارات أفتات، تهران، ب ت ٤٨١/٢ بمعناه

٤٤- حماسة، د. محمد، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م ص ,١١

٤٥- الخصائص، لابن جني، عثمان ١/٩٩، ٩٨

٤٦- سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣م ١/٢٨١، ٢٨٠، ٢٦٧، ٢١٤، ١٥٨، ١١٧، ٤١٥، ٥٣، ٥١، ٣/ ٥١

٤٧- جملة الفاعل، ص (د)

٤٨- شرف الدين، د. محمود، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م ص (ح)

٤٩- الكتاب ١/٧١

٥٠- نفسه ١/٢٨١

٥١- المبرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ت ٣/٢٢٠

٥٢- نفسه ٤/٤٢٨

٥٣- الخصائص ١/٢٨٠ ، ٣/٢٦٤

٥٤- نفسه ١/٢٨٤

٥٥- سورة النساء الآية: الأولى

٥٦- الخصائص ١/٢٨٦

٥٧- ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر، القاهرة، ١٩٩٠م، ١/٢٧٩

٥٨- نفسه ١/٢٨٠، ٢٧٩

٥٩- سورة التوبة آية: ٦

٦٠- الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م ١٩٩/١

٦١- ابن أبي الربيع، عبيد الله، البسيط في شرح الجمل،تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م ٦١٢/١

٦٢- ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م ٤٨١/١، ٤٨٠

٦٣- سورة الأعراف آية: ٤

٦٤- سورة الأعلى آية: ٥

٦٥- ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت، ٣٢١/٣

٦٦- نفسه ٦٩/٢

٦٧- حاشية الصبان ١٨٦/٢

٦٨- تشومسكي، نعوم،البنى النحوية، ترجمة د. يؤيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٧م ص,٢٥

٦٩- الخولي، د. محمد، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م ص ٢٢،٢٣ وتشومسكي، نعوم، جوانب من نظرية تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد،وزارة التعليم العالي، بغداد،١٩٨٥م ص١٩٣ وما بعدها

٧٠- ليونز،جون، جوانب من نظرية تشومسكي ترجمة د. حلمي خليل،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٥م ص,١٣٦

٧١- عمايرة، د. خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م، ص٨٨ وما بعدها،وكتابه:في نحو اللغة وتراكيبها،عالم المعرفة،جدة،١٩٨٤م ص٨٨ ومابعدها.

٧٢- تشومسكي، نعوم، المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح، الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م ص ١٤٦ وما بعدها

٧٣- جملة الفاعل ص (ج) و(د)

٧٤- نفسه ص (ز) و(ح)

٧٥- نفسه ص ٨ وما بعدها

٧٦- نفسه ص ٢٧ وما بعدها

٧٧- نفسه ص ٦٥

٧٨- نفسه ص ١٠٥

٧٩- نفسه ص ٢٢٥

٨٠- نفسه ص ٢٥٩

٨١- نفسه ص ٨٨

٨٢- في التحليل اللغوي ص٢١، ٢٢

٨٣- نفسه ص ٤٣، ٤٤، ٤٥

٨٤- نفسه ص ١١٥، ١١٦

٨٥- نفسه ص ١١٨

٨٦- سورة آل عمران آية ١٨٢

٨٧- في التحليل اللغوي ص١٥٧، ١٥٨

٨٨- سورة الجمعة آية ٨

٨٩- في التحليل اللغوي ٢٣١، ٢٣٢

٩٠- قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧

٩١- نفسه ص ١٧

٩٢- نفسه ص ٦٢-٦٧

٩٣- نفسه ص ١٧٩، ١٨٠

٩٤- زكريا، د.ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت،١٩٨٢م ص ٧

٩٥- نفسه ص ١٣٧

٩٦- نفسه ص ١٣٧، ١٣٨

٩٧- نفسه ص ١٣٩، ١٤٠

٩٨- نفسه ص ١٥٧

٩٩- نفسه ص ١٤٥، ١٤٦

١٠٠- نفسه ص ١٥٢

١٠١- نفسه ص ١٥٤-١٥٦

١٠٢- قواعد تحويلية للغة العربية ص ٤٦-٤٨

١٠٣- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ص ١٠

مراجع البحث

ابن أبي الربيع، عبيد الله، البسيط في شرح الجمل، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م

ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، ١٩٩٩م

ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م

ابن عقيل، عبد الرحمن، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ب ت

ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر، القاهرة، ١٩٩٠م،

ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م

ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت،

ابن يعيش، موفق، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، ب ت

أبو المكارم، دكتور على، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣م

أبو المكارم، دكتور على، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ب ت

أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م

الإغراب في جدل الإعراب ص٤٩، وعده الوجه الرابع من أوجه الاعتراض على المتن المنقول.

الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٧٥م

الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٧٥م

الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت

تشومسكي، نعوم، المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح، الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م

تشومسكي، نعوم، جوانب من نظرية تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٥م

تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة د. يؤيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م

حسان، دكتور تمام، الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م

حسان، د. تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م

حسان، دكتور تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢م

حماسة، د. محمد، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م

حماسة، د. محمد، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م

الخليل ابن أحمد، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، ب ت

الخولي، د. محمد، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م

الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م

زكريا، د. ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٢م

الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م

الزمخشري، محمود، الكشاف، انتشارات أفتات، تهران، ب ت

سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣م

السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م

شرف الدين، د. محمود، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م

شرف الدين، د. محمود، جملة الفاعل، ب ن، ب م، ١٩٨٠م

الصبان، علي، حاشية الصبان، مكتبة الإيمان، المنصورة، ب ت

صدر الأفاضل، عبد القادر، تحقيق بهجت البيطار، الموفي بالنحو الكوفي، مجلة مجمع اللغة السوري، دمشق، ١٩٤٩م

الصعيدي، د.عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٤٧م

عمايرة، د. خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م

عمايرة، د. خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة،جدة،١٩٨٤م.

عيد، دكتور محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩م

ليونز، جون، جوانب من نظرية تشومسكي ترجمة د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م

المبرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ت

المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ب ت

Abstract

Interpretation and transformation are two terms that have come into existence recently with the emergence of Chomsky's transformational theory with its laws. In Arabic grammar contains Phrases that mention interpretation in particular. By the same token, there are phrases from which we understand that transformation exists in Arabic Grimacers as well.

Modernists tried to tackle the Arabic grammar rules from the western Transformational theory perspective : some of them applied the theory whereas others translated it but few modified it

to suit Arabic by changing the theory's laws. There is an obvious difference between transformation in Arabic and western grammar as transformation in Arabic was complementary to the factor theory whereas it constituted a separate theory in western grammar.